في حديثين لصحيفتي «الرياض» و«الاقتصادية»

معالي الوزير: القضاء في المملكة صفحة مشرفة وواضح ومفتوح لمن أراد أن يطلع

■ أبان معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن القضاء في المملكة العربية السعودية صفحة مشرفة ولله الحمد وواضح ومفتوح لمن أراد أن يطلع أو يتعرف على هذا الجانب، وقال: إن القضاء في المملكة مستمد من الشريعة الإسلامية والقضاء مرتبط بمعرفة هذه العقيدة.

وأفاد معاليه في حديثين منفصلين لصحيفتي «الرياض» و«الاقتصادية» نشرتهما في عدديهما الصادرين يوم الاثنين الخامس من شهر محرم من العام الجاري ١٤٢١هـ أن وزارة العدل تستهدف الحرص على كل ما من شأنه تطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها وما يحقق أمن البلاد واستقرارها، وتيسير التقاضي للمواطنين والمقيمين والوافدين، والعناية بكل ما يوصل إلى سرعة الفصل في المنازعات. وإنهاء الخصومات المعروضة أمام المحاكم وفق الشريعة الإسلامية.

وزير العدل لـ «الاقتصادية»:

نسعى لتلافي تأخر القضايا في المحاكم

أكد لـ «الاقتصادية» الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ وزير العدل السعودي أن ثمة مساعي لتطوير الإجراءات القضائية واختصارها، من خلال تطوير الجانب الإداري في المحاكم معتبرا أنه «لا يوجد أحد يرضى بتأخير البت في القضاء إلا أن هناك قضايا ذات صفة خاصة، وفقا للوزير، «تستوجب على القاضي أن يؤخر النظر فيها، إما رجاء للصلح أو لحضور

الجديد يعطي المحامي الحق مقابل ضبط الجوانب المتصلة بالحقوق الواردة عن المحامي، فهي تعطيه حقه وتجعله متمكنا من المطالبة والتقدم للمحكمة والجهات الأخرى وفق حق مضمون في النظام المتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية».

ويأتي هذا النظام ليمثل إطارا يتضمن حلولا لبعض الإشكالات التي تتعلق بنظام المحاماة.

ورد معاليه على افتراءات ما يسمى بمنظمات حقوق الإنسان على المملكة والهجوم على القضاء السعودي بقوله: بدءاً أريد أن أفرق بين المنظمات الأهلية وبين منظمة الأمم المتحدة وما انشأته من مفوضية سامية ومن آلية للتأكد من حقوق الإنسان، ففيما يتعلق بجانب الأمم المتحدة المملكة ولله الحمد ليست من الدول المصنفة في تصنيف الدول التي تخل بحقوق الإنسان، وهذه المنظمة عالمية، ولها ثقلها، أما المنظمات الأهلية فبين الحين والآخر نسمع ولا نفاجأ بحملات ضد المملكة، سواء كانت هذه الحملات موجهة إلى الشريعة الإسلامية مباشرة، وصرح فيها بأن هذه الشريعة وأن هذه الأحكام التي صدرت بالشريعة الإسلامية لا تتناسب مع العصر أو كانت من خلال انتقاد الأحكام الشرعية، وهو بلا شك موجه للشريعة في عمومها أو من خلال التلميح ببعض الصور والمقارنة بالدول التي لا تحكم بالشريعة الإسلامية، والمطالبة بأن تكون المملكة مماثلة لهذه الدول فهو في نهايته يصب أيضاً في معاداة الشريعة الإسلامية.

واستطرد معاليه قائلاً: وهذا الهجوم على الشريعة الإسلامية يصب في أكثر من صورة سواءً من خلال المنظمات الأهلية أو غير الأهلية، ويصب في صور أخرى أدبية وعلمية وفي محافل مختلفة، وكلها تحاول أن تهدم هذه الشريعة التي أتت لحفظ الإنسان وللمواءمة بين رغباته وجعله يعيش في توازن بين الروح وبين الرغبة الجسدية والغرائز، ولا يريد أولئك أن تكون هذه الدعوة، وهذا الدين موجوداً حتى لا يقضى على مصالح أولئك الذين يتحكمون في مصائر الشعوب، والهجمة متصلة ومستمرة، وربما في المرحلة الأخيرة قد أخذت بشكل آخر مختلف عما كان في الماضي ولكننا اعتدنا عليها والذي نأمل أن يكون لدينا إجابة شافية تقنع العالم بهذه الشريعة، ولدينا عرض واضح، وقد تحقق شيء من ذلك ولله الحمد، ولعل من المصادفة أن يكون ما تم في إيطاليا قبل هذه الحملة بأقل من أسبوع عندما أقيمت ندوة عن حقوق الإنسان في الإسلام، وكان لها أثر كبير جداً في أوروبا سواء في المنتديات العلمية أو الجامعات وغيرها من المحافل.

وزير العدل لـ "الرياض":

حملات مدعي حقوق الإنسان موجهة ضد الإسلام وا

القضاء لدينا صفحة مشرفة مصدره الشريعة الإسلامية.. وواء

■ نظراً للأمر السامي بتكليف وزارة العدل بدعوة عدد من المسؤولين في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها لزيارة المملكة والاطلاع على ما يقوم به القضاء السعودي وسيمكنون من النظر في قضايا المحاكم الكبرى والمحاكم المستعجلة ومحاكم التمييز.

أوضح ذلك معالي وزير العدل الدكتور عبدالله آل الشيخ في حوار خاص مع «الرياض». وقال إن منظمة الأمم المتحدة منظمة دولية نحترمها نفسها ونهنأ من خلقها الإطلاع والتعرف على هذه الأمور ومشاهدوا بأنفسهم ما يدار من قضاء.

أما المنظمات الأخرى التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان وما إلى ذلك فهذه إذا تبين أن هناك من يريد أن يتعرف على الحقيقة ففي تلك الحالة يمكن أن ينظر في دعوته وتوجيه الدعوة إليه.

وتحدث معالي وزير العدل عن الهجمة الشرسة التي تشنها إحدى المنظمات الآثمة على القضاء السعودي بدعوى هضم حقوق الإنسان والفارق بينها وبين منظمة الأمم المتحدة وما انتابته من مفوضية سامية ومن آلية للتأكد من حقوق الإنسان وفيما يتعلق بجانب الأمم المتحدة فالمملكة ولله الحمد ليست من الدول المصنفة ضمن الدول التي تخل بحقوق الإنسان وهذه المنظمة عالمية ولها ثقلها أما المنظمات الخاصة فبين الحين والآخر نسمع ولا نفاجأ بالحملات موجهة إلى الشريعة الإسلامية مباشرة وصرح فيها بأن هذه الشريعة وأن هذه الأحكام التي صدرت منها لا تتناسب مع العصر أو كانت من خلال منتقدات وعبارات وتظهرات أخرى مخالفة.

وجاء الحوار التالي:

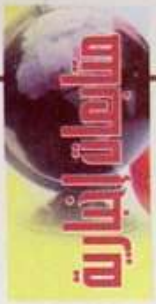

معالي الوزير في روما للمشاركة في افتتاح مركز الملك عبدالعزيز للدراسات الإسلامية والندوة العالمية لحقوق الإنسان في الإسلام

■ افتتح صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بحضور معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ يوم الاثنين العاشر من شوال الماضي مركز الملك عبدالعزيز لدراسات العلوم الإسلامية بجامعة بولونيا بجمهورية ايطاليا في العاصمة روما.

وشهد الحفل وزير الدفاع الايطالي سيرجو ماتا ريد، ورئيس وأساتذة جامعة بولونيا.

من جهة أخرى شارك الوزير آل الشيخ في فعاليات الندوة العالمية لحقوق الإنسان في الإسلام التي نظمتها رابطة العالم الإسلامي في المركز الإسلامي الثقافي بروما خلال الفترة من التاسع عشر وحتى الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة الماضي بحضور عدد من قيادات العمل الإسلامي حيث رأس معاليه إحدى جلسات الندوة.

وفي تصريح له عن الندوة وموضوعها الرئيس والموضوعات التي انبثقت منه أوضح معاليه لصحيفة الشرق الأوسط أن الموضوعات التي اختيرت وطرحت في هذه الندوة تم اختيارها بعناية، حيث تناولت الحق ابتداء والحق في الشريعة الإسلامية ومنشأ حقوق الإنسان في الإسلام، وهل هي نشأت لاستمرار الحياة على مختلف أنواعها سواء من أراد أن يحيا حياة متعبة بعيداً عن الاتصال بالجانب العقدي، أو أن لها ارتباطاً بما خُلق الإنسان من أجله وهو عبادة الله، وهل الحقوق في الشريعة الإسلامية تقابل الواجبات؟

وأضاف من هنا بدأت الندوة بداية تأصيلية وهذا الجانب بالذات، وهو أصل الحق في الشريعة الإسلامية يقابل الواجب أو أن الواجب أعطى مقابلاً له حق، فتكون الحقوق في الشريعة الإسلامية تقابل الواجبات، أو الحق في الشريعة الإسلامية وجد للإنسان بغض النظر عن دينه وللغاية التي خُلق من أجلها وهي أن يعبد الله عبادة صحيحة فحفظ له حقوقه في البقاء وفي التفكير وفي العمل والأمور التي تناولتها حقوق الإنسان بشكل عام.

معالي الوزير التقى رجال الأعمال بالدمام، وشارك في اجتماعات اللجنة الاستشارية القانونية بالقاهرة

■ عقد معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مقر الغرفة التجارية الصناعية بالدمام في المنطقة الشرقية في الخامس والعشرين من شهر شوال الماضي لقاء مفتوحاً مع رجال الأعمال بالمنطقة.

ويأتي هذا اللقاء في إطار النهج الذي اختطه معاليه في عقد لقاءات بين فترة وأخرى مع رجال الأعمال في مختلف مناطق المملكة للتشاور في عدد من المسائل والأمور ذات الاهتمام المتبادل بين الوزارة ورجال الأعمال ولا سيما ما يتعلق بالمسائل التجارية ونظام المحاماة.

وفي الثالث عشر من شهر ذي القعدة ترأس معالي الوزير آل الشيخ وفد المملكة إلى اجتماعات الدورة التاسعة والثلاثين (٣٩) للجنة الاستشارية القانونية لدول آسيا وأفريقيا.

ووصف معاليه اجتماعات اللجنة بأنها اكتسبت أهمية خاصة من منطلق أنها تهيىء الدول سواء في آسيا أو في أفريقيا للتقدم إلى الأمم المتحدة في معالجة القضايا التي تثار دائماً ضد الدول النامية والتي تتركز كلها في آسيا وأفريقيا.

معالي الوزير يرأس اجتماع لجنة التنسيق بين وزارة العدل وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

■ التقى معالي الوزير الدكتور عبدالله ابن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع معالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور محمد بن سعد السالم في مكتب مدير الجامعة في الثلاثين من شهر ذي الحجة الماضي.

وعقب اللقاء عقدت لجنة التنسيق المشكلة بين الوزارة والجامعة اجتماعاً برئاسة معالي الوزير آل الشيخ.

وتم خلال الاجتماع بحث التنسيق والتعاون المشترك بين وزارة العدل وجامعة الإمام، ومناقشة جدول أعمال الجلسة الذي اشتمل على دراسة إمكانية عقد بعض الدورات العلمية التي تهم منسوبي وزارة العدل من قضاة وكتّاب عدل وغيرهما بإشراف الجامعة، ودراسة الأساليب المثلى لاختيار القضاة وكتّاب العدل، وبحث مدى إمكانية قيام وزارة العدل بطباعة الرسائل العلمية «الماجستير والدكتوراه» الصادرة من الجامعة لا سيما التي تعنى بالقضاء وشؤونه.

وفي الختام عبّر معالي الوزير آل الشيخ عن ارتياحه لعقد هذا الاجتماع، موجهاً الشكر لمعالي الدكتور السالم والجامعة.. وأكد في السياق ذاته على العلاقة الوثيقة بين الوزارة وجامعة الإمام مشيراً إلى احتضان الجامعة للمعهد العالي للقضاء.

فيما أشاد الدكتور السالم بخطوات التعاون الوثيق بين الجانبين، والتي تسير وفق خطوط مدروسة ولجان تؤدي عملها.

وعبّر عن عظيم شكره لمعالي الوزير آل الشيخ ووزارة العدل على الاهتمام بهذا التعاون بين الجامعة والوزارة.

معالي الوزير يلتقي عدداً من الدبلوماسيين والشخصيات الإسلامية

■ تسلم معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رسالة من وزير العدل القطري الشيخ حسن بن عبدالله الغانم، وقام بتسليم الرسالة سفير دولة قطر الشقيقة لدى استقبال معالي الدكتور آل الشيخ له في مكتبه بالوزارة في التاسع من شهر ذي القعدة الماضي.

■ من جهة أخرى التقى معاليه رئيس جمعية أهل الحديث الباكستانية البروفيسور ساجد مير في السادس عشر من شهر شوال الماضي.

وجرى خلال اللقاء استعراض ما تقوم به الجمعية من جهد كبير لخدمة الإسلام والمسلمين في الباكستان.

■ وفي اليوم الثامن من شهر ذي القعدة الماضي استقبل معالي الوزير آل الشيخ في مكتبه بالوزارة رئيس وأعضاء مجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودار الحديث خلال اللقاء حول مجالات التعاون بين الأجهزة القضائية بدول المجلس والمركز.

■ كما استقبل معاليه في الثالث والعشرين من شهر شوال السفير البولندي لدى المملكة السفير كرستوف بلومنسكي، وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية.

■ كما استقبل معالي الوزير بمكتبه في الوزارة في الثلاثين من شهر ذي الحجة الماضي سفير كازاخستان لدى المملكة السفير / بغداد امرييف وجرى خلال المقابلة تبادل الأحاديث الودية.

لدى استقبالهما اليحيى والتويجري والعبيكان:

الأميران نايف وعبدالمجيد ينوّهان بالمشاركة الفاعلة لوزارة العدل في موسم الحج

■ استقبل صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا يوم الأحد الثالث عشر من شهر ذي الحجة الماضي بمكتب سموه بمقر الوزارة في مكة المكرمة وكيل وزارة العدل فضيلة الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى، ورئيس التفتيش القضائي بالوزارة الشيخ عبدالعزيز بن صالح التويجري، ورئيس لجنة شؤون الحج بالوزارة الشيخ عبدالمحسن بن ناصر العبيكان.

وخلال المقابلة أبدى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز تقديره لجهود منسوبي وزارة العدل من قضاة وكتاب عدل وبيت مال مكة المكرمة وجدة في القيام بواجبهم اسهاماً من الوزارة في إنجاح موسم الحج بالمشاركة مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

كما استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة الحج المركزية يوم السبت الثاني عشر من شهر ذي الحجة بمكتبه بديوان الإمارة الشيخ عبدالله اليحيى ، والشيخ التويجري، والشيخ العبيكان.

وقد أعرب سمو الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز عن شكره وتقديره لمعالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ وكبار المسؤولين في الوزارة والقضاة على جهودهم في خدمة ضيوف الرحمن.

وخلال المقابلتين أطلع فضيلة

الشيخ عبد الله اليحيى الأمير نايف بن عبدالعزيز والأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز على الجهود التي بذلتها والخدمات التي قدمتها وزارة العدل في موسم الحج لخدمة ضيوف الرحمن وحضر المقابلتين مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالوزارة حمد بن حمود الحوشان

مهام الوزارة في موسم الحج تتركز على القضاء، ونظام الوكالات، وبيوت المال

من جهة أخرى أفاد فضيلة الشيخ عبدالله اليحيى أن المهام المنوطة بوزارة العدل في موسم الحج تركزت حول ثلاثة محاور، الأول يتعلق بالقضاء، والثاني بنظام الوكالات والثاني يختص ببيوت المال.

وشرح فضيلته في أحاديث لصحف الندوة وعكاظ والمدينة نشرت يوم الجمعة الحادي عشر من شهر ذي الحجة الماضي كل محور من المحاور الثلاثة.

ومن أبرز ما جاء في حديث فضيلته أنه يتم التحضير لمشاركة وزارة

العدل في موسم الحج منذ وقت مبكر أي بعد انتهاء موسم الحج السابق، وذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات المتتابعة، وأن مشاركة الوزارة في موسم الحج تأتي في إطار منظومة الوزارات المشاركة في خدمة الحجيج وفق توجيهات المقام السامي الكريم، وأن القضاة المكلفين بالعمل في منطقة المشاعر يحرصون على البت السريع فيما يعرض عليهم من قضايا، بيد أن هناك بعض القضايا يتم تأجيل النظر فيها مثل قضايا الحدود أو قضايا السوابق.

اليحيى: ما يقدمه ولاة الأمر من خدمات لضيوف الرحمن يستوجب حمد الله والدعاء لهم بالأجر والمثوبة

وأثنى فضيلة الشيخ اليحيى في أحاديثه الصحفية على العناية الكاملة التي تجدها منطقة المشاعر المقدسة من ولاة الأمر، وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - حفظه الله - وقال: ينبغي علينا وعلى كل مسلم يرى الخدمات التي تقدم

لضيوف الرحمن وتسهل حجهم وتيسر عليهم الوصول إلى بيت الله الحرام وأداء فريضة الحج أن يحمد الله على ذلك، وأن يشكره حق شكره، وأن يدعو لولاة الأمر في هذه البلاد بالأجر والمثوبة، وأن يشد من أزرهم وينصرهم وأن يوفقهم لفعل الخيرات وأن يجعل ما يقدمونه في كل عام في ميزان حسناتهم ،وأن يجعل هذه الخدمات تسير من الأفضل إلى الأفضل في سبيل خدمة ضيوف الرحمن..

خلال اللقاء التكريمي:

وكيل الوزارة: يشكر جميع القضاة وأصحاب الفضيلة المشاركين في موسم الحج لما بذلوه من جهود في إنجاز القضايا المطروحة بين أيدهم

وعلى صعيد آخر أقامت وزارة العدل بمنى يوم الاثنين الرابع عشر من شهر ذي الحجة الماضي اللقاء التكريمي السنوي لمنسوبي الوزارة العاملين في موسم حج هذا العام بحضور وكيل الوزارة فضيلة الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى ورئيس التفتيش القضائي بالوزارة فضيلة الشيخ عبدالعزيز التويجري ورئيس لجنة الحج بالوزارة المفتش القضائي الشيخ عبدالمحسن العبيكان ومدير عام فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة صالح المنيف، وتم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر والآراء والمقترحات التي قدمها أصحاب الفضيلة القضاة العاملون في موسم حج هذا العام وأصحاب الفضيلة كتاب العدل العاملون في مشروع المملكة للافادة من لحوم الهدي والأضاحي مع البنك الإسلامي للتنمية.

وشكر وكيل الوزارة جميع القضاة وأصحاب الفضيلة المشاركين في موسم حج هذا العام على ما بذلوه من جهود في إنجاز القضايا المطروحة بين أيديهم، وهنأهم بنجاح موسم حج هذا العام. ورفع شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وكافة أصحاب السمو الأمراء والمعالي الوزراء الذين بذلوا جهوداً جبارة كل في مهام عمله حتى ظهر موسم الحج بهذا المستوى الممتاز، يشار إلى إن وزارة العدل أقامت ثمانية مراكز قضائية في مشعر منى، بالإضافة إلى استمرار عمل المحكمة المستعجلة بمكة المكرمة وتكليف قاضيين للعمل لدى شرطة الحرم المكي الشريف، وتكليف أربعة كتاب عدل للعمل مع البنك الإسلامي للتنمية في مشروع المملكة للإفادة من لحوم الهدي والأضاحي، وتكليف إدارة بيت المال بمكة المكرمة بالعمل طيلة موسم الحج بمقره في المشاعر المقدسة.

الصبيح للرابعة عشرة

وافق مجلس الوزارة في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله يوم الإثنين الثاني عشر من محرم ١٤٢١هـ على تعيين الأستاذ حمد بن عبد العزيز بن سليمان الصبيح على وظيفة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل.

وفاة فضيلة الدكتور سعود الدريب

توفي يوم الخميس ٢٩/١/١٤٢١هـ فضيلة الدكتور سعود بن سعد الدريب وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية السابق، إثر نوبة قلبية.

والدكتور سعود عمل في وزارة العدل لعدة سنوات وترأس أكثر من إدارة حتى عُين وكيلا مساعدا للشؤون القضائية، ثم وكيلاً للوزارة للشؤون القضائية وكان له اهتمامات علمية وبحثية متعمقة في مجالات الفقه والقضاء منها ما نُشر ومنها ما لم يُنشر.

رحمه الله رحمة واسعة.

دورة لمأذوني الأنكحة بمحافظة محايل عسير

■ شهدت المكتبة العامة بإدارة التعليم بمحافظة محايل عسير في شهر ذي القعدة الماضي فعاليات الدورة العلمية لمأذوني الأنكحة التابعين للمحافظة، حيث بلغ عدد الملتحقين بها ثلاثين مأذوناً شرعياً.

وهدفت الدورة إلى توعية المأذونين بأحكام النكاح وما يحتاجون من إجراءات تنظيمية، ومعالجة بعض الأخطاء ـ الشرعية والنظامية ـ التي قد تقع منهم وتبادل الآراء والأفكار التي تسهم في تطوير أداء عملهم وحل الاشكالات التي تعترضهم ومعرفة مستويات المأذونين وكفاءتهم، ودعوتهم للمشاركة في المجتمع بالنصح والإرشاد والإصلاح.

كما هدفت الدورة إلى التعرف على مدى كفاية المأذونين في المنطقة والتعارف فيما بينهم وإيجاد الصلات القوية بين الوزارة والقطاعات المرتبطة بها وتوحيد إجراءات المأذونين.

وفد قضائي قطري في ضيافة الوزارة

■ زار وفد قضائي قطري رأسه وكيل المدعي العام لوزارة الداخلية النقيب محمد بن عبدالله المحنا المري وضم في عضويته كل من علي مقلد المريخي رئيس مكتب الشمال للتسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل، وحسن محمد سعيد المهندي مساعد قضائي برئاسة المحاكم العدلية، وصالح بن علي الفضالة رئيس قسم الشئون المالية بوزارة العدل زار المملكة نهاية شهر ذي القعدة الماضي والتقى خلالها مع وكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي، ووكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية الدكتور صالح بن عبدالعزيز العقيل.

كما قام الوفد القطري خلال زيارته للمملكة ـ التي استغرقت خمسة أيام ـ بزيارة للمحكمة المستعجلة، وكتابتي العدل الأولى والثانية، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي ودارة الملك عبدالعزيز.

وقد قدم الوفد القطري شكره وتقديره لوزارة العدل ومنسوبيها على كرم الضيافة وحسن الاستقبال والاعداد الجيد لهذه الزيارة.

يذكر أن هذه الزيارة تأتي في إطار الزيارات الثنائية للوفود القضائية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تسليم صكوك منح أساتذة الجامعات بمحافظة جدة

■ قامت كتابة العدل الأولى بمحافظة جدة في السابع عشر من شهر ذي القعدة الماضي خلال العام ١٤٢٠هـ بتسليم صكوك منح أساتذة الجامعات في محافظة جدة، حيث تمثل هذه الصكوك التي تم تسليمها الدفعة الأولى الواردة من أمانة محافظة جدة، والتي بلغت (٣٥٨) ثلاثمائة وثمانية وخمسين صكاً.

وقد تم إعداد ترتيب ملائم لعملية إنهاء صكوك المنح الخاصة لأساتذة الجامعات، حيث تم تكوين فريق عمل من أصحاب الفضيلة كتاب العدل وموظفي كتابة العدل الأولى لإنجاز الصكوك، بأن تم إجراء ما يلزم من ضبط وتسجيل واستخراج صكوك دون الحاجة إلى مراجعة صاحب المنحة.

ولتوجيهات معالي الوزير تم تكليف فريق عمل من إدارة العلاقات العامة والإعلام بالوزارة للمشاركة والترتيب والإعداد والتهيئة لعملية تسليم الصكوك وبمشاركة فرع الوزارة في منطقة مكة المكرمة وكتابة العدل الأولى حيث تمت عملية تسليم الصكوك في مكتب معالي الوزير بجدة.

افتتاح كتابة عدل في مركز عرقة

■ أصدر معالي الوزير الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلال شهر شوال الماضي قراراً بافتتاح كتابة عدل في مركز عرقة شمال مدينة الرياض.

ويأتي هذا القرار بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، ورغبة من معاليه في تسهيل وتلبية احتياجات المواطنين فيما يتعلق بقضاياهم وتوكيلاتهم المتعددة الأغراض.

الجدير بالذكر أن قضاء مركز عرقة سبق أن ضم إلى قضاء مدينة الرياض بقرار من معالي وزير العدل في شهر جمادى الأولى الماضي.

كما تجدر الإشارة إلى أن كتابة عدل عرقة ستقدم خدماتها إلى المواطنين والمقيمين في عدد من أحياء شمال الرياض القريبة من عرقة.

ترقية عدد من منسوبي الوزارة

■ أصدر معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ سلسلة من القرارات تتضمن ترقية عدد من منسوبي الوزارة بعد توافر شروط الترقية بهم واستحقاقهم لها، وتتضمن قرارات معاليه ترقية الأستاذ إبراهيم بن عبدالعزيز بن ناصر السحيم إلى المرتبة الحادية عشرة على وظيفة مدير إدارة المشتريات بجهاز الوزارة، وكذلك ترقية سبعة من رؤساء كتاب الضبط إلى المرتبة العاشرة وهم:

عبدالله بن محمد علي الخنيني كتابة عدل ثادق، محمد بن سعد بن مسلم صليح محكمة الدلم، محمد بن علي بن سعيد الوقيان المحكمة المستعجلة بخميس مشيط، عمر راجح المهدي الهاجري محكمة الطائف، عبدالله بن عايض غثيان المزيني محكمة المدينة المنورة، عدنان ابن سعيد بن أحمد حسنين محكمة جدة.

كما وافق معالي الوزير آل الشيخ على ترقية كل من إبراهيم بن صالح بن محمد المحمود إلى المرتبة السادسة، وعبدالله بن صالح بن عبدالرحمن الفريان إلى المرتبة السادسة، وعبدالله بن عبدالرحمن ابن عبدالله الحاتم إلى المرتبة الثامنة.

ورقي كل من عبدالله بن فاضل ابن صالح العمري، وإبراهيم بن عبدالله بن صالح الشيبان، ومحمد ابن عبدالوهاب بن محمد العباسي، وغازي بن سليمان بن محمد الحربي، وإبراهيم بن ناصر بن عبدالله المعمر، وعبدالله بن محمد بن إبراهيم المطيويع، وعبدالله بن شباب بن محسن العتيبي، إلى المرتبة العاشرة.

وتأتي هذه الترقيات في إطار حرص معالي الوزير والوزارة على منح المستحقين فرصة الترقية ومواصلة التدرج في السلم الوظيفي تشجيعاً من الوزارة لمنسوبيها وحثهم لمضاعفة الجهد والعمل على تقديم أفضل الخدمات لصالح المستفيدين.